

النشريّة الإلكترونيّة لرابطة الناخبات التونسيّات

نشريّة
فصلية

12/2021



الفهرس

NEWS
LET

Bulletin d'information de
la Ligue des Électriciens Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية 2021

شهادات

- 4 • شهادة السيدة **هدى باروني** مستشارة عن بلدية حومة السوق/جربة.....
- 6 • شهادة السيدة **كوثر قطرسي** مستشارة عن بلدية أجم/جربة.....
- 8 • شهادة السيدة **عائدة الدريدي** مستشارة عن بلدية حومة السوق/جربة.....
- 10 • شهادة السيدة **سعاد بش** مستشارة عن بلدية الحامة/قابس.....

دورات تكوينية

- ورشة تشاركية تدريبية حول: «**دعم وتطوير مكاتبات النساء للولوج إلى مراكز القيادة**»
- 12 • تحت شعار «**اللى كسبتو ما تضيعوش**» 9 ديسمبر 2021.....
- مراجعة القانون الانتخابي ومجلة الجماعات المحلية من منظور النوع الاجتماعي
- 13 • وتنمية المهارات النسوية في الاتصال السياسي 27 و28 نوفمبر 2021.....
- 14 • «**العمل البلدي والقدرة على إدارة الأزمات**» 30 و31 أكتوبر 2021.....

دراسات

- 15 • دراسة إحصائية حول: «**العنف المُسلط على النساء السياسيات**» - جوان 2021.....

ندوات ولقاءات

- 16 • «**النساء والسلام والأمن**» 23-24-25 نوفمبر 2021.....
- 16 • «**استراتيجية التحالف الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة**» 9 نوفمبر 2021.....
- 17 • «**رؤى متقاطعة للنسوية في الحالة الاستثنائية**» 4 نوفمبر 2021.....
- 17 • منتدى «**أكتوبر الوردية**» 27 أكتوبر 2021.....

تظاهرات

- مسيرة الغضب ضد العنف المُسلط على النساء تحت شعار: «**لا لقتل النساء**»
- 18 • 10 ديسمبر 2021.....



Centres de Leadership féminin de la LET

📍 **LET Tunis:** Rue Mohamed El Béji - Résidence Meriem - Bloc A-A4 - Ennasr II-Ariana

☎ + 216 20 295 413

@ ligue.electriciens.tunisiennes@gmail.com

🌐 www.liguedeselectriciestunisiennes.com.tn

f facebook.com/ligueDesElectriciensTunisiennes

📺 youtube.com/channelligueDesElectriciensTunisienne

شهادات

” تضاعف الرهانات أمام التونسيات

يفترض منهن يقظة دائمة واستعدادا لمواجهة العقلية الذكورية“

هدى ربحان الباروني

مستشارة بلدية
حومة السوق - جربة



هي مستشارة محلية منذ الانتخابات البلدية لسنة 2018 ببلدية حومة السوق-جربة، حين كانت على رأس قائمة حراك تونس الإرادة وهي النائبة الرابعة لرئيس المجلس البلدي ومقررة لجنة الشباب والرياضة.

وشغلت قبل ذلك عديد الخطط ضمن جمعيات مختلفة وهي أساسا أستاذة تعليم ثانوي

في مادة الفرنسية. هدى ربحان الباروني، التقيناها في إطار ما نجمعه من شهادات للنساء الفاعلات في المجال السياسي على المستوى المحلي باعتبارها إحدى المنتفعات من البرنامج التكويني لرابطة الناخبات التونسيات بالشراكة مع منتدى الفيديواليات وبدعم من الحكومة الكندية حيث حدثتنا عن الواقع السياسي والاجتماعي للتونسيات وعن مسار نشاطها الجمعياتي والبلدي:

” شاركت في العديد من الحلقات التكوينية التي انتظمت لفائدة القيادات النسائية بالجنوب منذ 2016 إلى اليوم وقد ساعدني ذلك على الحراك النشط بجربة وأكسبني ثقة في قدراتي وحثني على الترشح للانتخابات المحلية بهدف أن أساهم في تغيير واقع منطقتي نحو الأفضل. “ وتنوع البرنامج التدريبي الذي شاركت فيه هدى وشمل الأطر القانونية في مجالات مُتعلّقة بالمجلة الانتخابية ومحاور ذات صلة بالتواصل السياسي والنوع الاجتماعي والعنف المسلّط على النساء والمُناصرة والحملات الانتخابية وإدارة أزمة الكورونا ...

وتستطرد ” مكنتني هذه السلسلة التدريبية من اكتساب مخزون كبير و ثري من المعلومات ومنحتني ثقة بالنفس سمحت لي بخوض التجربة في الشأن البلدي والمحلي بحماس و ثبات.

وتبعا لذلك كانت لي مساهمات في عديد المشاريع من ذلك مشروع «فضاء الحرية» الذي يمتد على الشريط الساحلي الشمالي لمدينة حومة السوق جربة والذي تم اقتراحه في إطار أشغال لجنة المرأة وتضمينه في البرنامج المحلي للتنمية إضافة إلى مشروع ميثاق العمل التشاركي مع 30 جمعية بدعم من الجامعة الوطنية للبلديات التونسية والذي انبثقت عنه بمبادرة من الفريق المشرف تنسيقية الجمعيات لمجابهة الكورونا هدفها تجميع وتنسيق الجهود بين جميع الاطراف (المجلس البلدي، المستشفى الجهوي الصادق المقدم، المصالح الصحية، نقابة الأطباء الخواص، المؤسسات السياحية و الاجتماعية و الأمنية والمساهمين في المدّ التضامني بفتح صندوق للتبرعات تحت اشراف ودادية الاطباء بجربة). “

وحدثتنا هدى في سياق حوارنا معها عن تعرضها في العديد من المرات إلى العنف بغاية اقصائها من المهام المسنودة إليها وحثّها على الاستقالة لاسيما حين سعت لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في الموارد والنفقات وتفعيل التشاركية مع المجتمع المدني، وتقول في الصدد:

شهادات

” لقد أدى حرصي على تطبيق قوانين مجلة الجماعات المحلية وبنود النظام الداخلي حتى تكون قرارات المجلس البلدي قانونية شكلا ومضمونا إلى تعرضي إلى عنف لفظي ومحاولات إبعاد من طرف الرئيس وأعضاء الكتلة الأغلبية بالمجلس لكنني تشبّثت بمنصبي وبالحضور في جلسات المكتب والمجلس واللجان وواصلت التعبير على موافقي والالتجاء إلى الطعون لدى المحكمة الإدارية في أغلب القرارات المجاوزة للقوانين وهو ما زاد في وتيرة وحدة العنف المُوجّه لشخصي لكنني تجاوزته بالإصرار والعزيمة والحرص على تطبيق القانون. “

وتعتبر هدى أنه إضافة إلى العنف بأشكاله المتعددة فإن العراقيل والتحديات التي تُواجه المستشارات والسياسيات والنساء عموما كثيرة وحمّالة أوجه عديدة غير أنها تُؤمن بأن مصير النساء بأيديهن:

” من الضروري مواصلة العمل بنفس العزيمة والثمّسك بالمشاركة في الشأن العام وحثّ المرأة على معرفة حقوقها والاطلاع على القوانين الحامية من العنف المُسلّط عليها وإجراءات تنفيذها في وقت ما فتأت فيه الرهانات تتضاعف أمام التونسيات وهو ما يفترض منهن يقظة دائمة وإرادة والتزاما و بالخصوص استعدادا لمواجهة العقلية الذكورية المُسيطرة على بعض مفاصل المجتمع. “ على حد تعبيرها.

وحسب رأيها فإن المرأة التونسية قد أثبتت جدارتها في جلّ المجالات وكانت سبّاقة في البعض منها وهي الآن تحتل منصب رئاسة الحكومة التي هي به جديرة بعد أن مرّت البلاد بفترات عصيبة على التونسيين والتونسيات خصوصا على المستويين السياسي والصحي.

وترى أن حُلم ما بعد الثورة التونسية في ضمان حياة أفضل قد اصطدم بالواقع الذي كان مخالفا للتّمنيات فعاش الشعب عامة انتكاسات عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية تلتها في السنوات الأخيرة أزمة صحية شاملة وتفسر:

” إنّ الوضع الصحي بعد جائحة الكورونا تسبّب في فقدان العديد من العائلات لمورد رزقها في جزيرة جربة التي تُعاني من هشاشة العمل الموسمي المرتبط بالنشاط السياحي غير أن الاجراءات التي اتخذها الرئيس منذ 25 جويلية، بعثت بجرعة أمل وتبشّر بتغيير نحو الأفضل. “

وهي تعتقد في هذا السياق أن أي انتكاسة يُمكن أن تُشكّل خطرا على مكاسب التونسيات وأن أي برنامج لتصحيح المسار يجب أن يحفظ مكتسبات المرأة ويدعمها فتغيير النظام الانتخابي مثلا لا يجب بأي شكل من الأشكال أن يحرم المرأة من حقها في المشاركة والتّرشح إلى أي منصب أو يعرضها للتمييز أو الإقصاء.

وعن نفسها ومن منطلق تحمّلها مهامها ووظائف بلدية، تشبّث هدى بمسؤوليتها في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تستجيب لمطالب وهموم المواطنين/ات وتدفع نحو مساهمة مثمرة للنساء في المجال السياسي بتشجيعهن على الحضور في المشهد السياسي والمشاركة في تغيير القانون الانتخابي وفي سنّ قوانين توفر ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل للأسرة لرعاية أبنائها في علاقة بالضمان الاجتماعي ونقل المرأة العاملة والمساواة في الأجر وعطلة الأمومة بأربع أشهر خالصة الأجر يمكن تقاسمها بين الزوجين وتوفير الحضانه للأطفال في أماكن العمل وإحاطة أفضل بالمرأة المعنفة عبر توفير مراكز إيواء مع الحرص على تطبيق القانون عدد58 لسنة 2017 المناهض للعنف ضد المرأة.

شهادات

” بفضل الإرادة تجاوزت ما تعرضت له من إقصاء وعنف قائم على النوع الاجتماعي “



كوثر القطرسي
مستشارة بلدية أجيم - جربة

كوثر القطرسي هي مربية بجمعية الفاصرين ذهنيًا بفرع جربة أجيم وعضوة بالجمعية الرياضية اتحاد أجيم بجربة، مستشارة منتخبة منذ الانتخابات البلدية لسنة 2018 حيث شغلت منصب نائبة رئيس بلدية ورئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الاعاقة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وشؤون المرأة والأسرة.

لم يثنها اختلافها كونها من ذوات الاحتياجات الخصوصية أن تتغلب على الصعوبات التي فرضها عليها وضعها الصحي وظروفها الاجتماعية. وبكثير من الأمل والإرادة والفخر، حدثتنا كوثر عن نشاطها في إطار اللجنة التي ترأسها صلب بلدية أجيم - جربة :

” من منطلق إيماني بالحقوق الإنسانية لذوي الاحتياجات الخصوصية في المشاركة في الشأن العام والسياسي وبقدرتهم/هن على المساهمة الناجعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجهت اهتمامي أولاً إلى ملف تشغيل حاملي الإعاقة وأدرجت جلسات عديدة للتباحث حول العقبات التي يواجهونها وسبل تخطيها، جمعت خلالها كل الأطراف من مسؤولين محليين ورجال أعمال وشباب عاطلين من حاملي الإعاقة من الجنسين . ولعل ما احتسبه نجاحاً أنسبه لنفسه هو تمكني من إيصال مطالبهم لأصحاب القرار والذي أثمر عن تحسين ظروفهم وتشغيل البعض منهم رغم الوضع العام المتأزم “

لئن كان ما حققته كوثر في إدارة أزمة تشغيل ذوي الحاجيات الخصوصية يُعد نجاحاً يُحسب لها، فإنه لم يكن يسير البلوغ، فقد روت لنا تعرضها في مناسبات عديدة للإقصاء والتجزيم وتحديدًا من طرف الرئيسة السابقة، تقول في ذلك:

” لقد كان إقصاء وتمييزا على أساس إعاقتي في أولى مراحل اشتغالي في الشأن البلدي حين رفضت رئيسة البلدية آنذاك ترأسي للجنة استنقاصا من قدراتي الجسدية واحتقارا لإمكاناتي على اعتبار أنني عضوة من ذوي الاحتياجات الخصوصية ومارست ضدي عنفا لفظيا وقامت بإهانتتي وتهديدي في مكتبها ولا أنكر أنني فكّرت في الاستقالة خاصة حين انفض الجميع من حولي ولكنني سرعان ما تماسكت وتمسكت بحقي في المشاركة في الشأن العام وتمكنت بعد أن استقالت الرئيسة من منصبها أن ترأس اللجنة المذكورة وأن أثبت نجاحي في مهامي بشهادة الجميع “

وتؤكد كوثر تواصل محاولات الإقصاء ضدها إلى اليوم حيث تم رفض طلبها مؤخرًا والمتمثل في توفير البلدية لسيارة تنقلها نحو تلقى تكوين مع رابطة الناخبات التونسيات وشبكة النساء المنتخبات (بالنظر لحالتها الصحية) بهدف تحسين مردودها البلدي بل تمت هرسلتها وتعنيفها لفظيا وهو ما اعتبرته محدثتنا ”محاولات لتعجيزها وتنفيذها من العمل البلدي“.

شهادات

هذه الحادثة وغيرها كانت دافعا لمزيد تشبّث بكوثر بحقها في المشاركة ودافعا لها حتى تُواجه تحديات أخرى على المستوى الشخصي والمهني أهمّها نظرة المجتمع التي تسجن المرأة في أدوار مُحددة لا تتجاوز أسوار البيت وهي ”نظرة ذكورية“ على حد تعبيرها

” لا تعكس ما بلغته التونسيات اليوم من مرتبة متقدمة من حيث القوانين والمكاسب وهو ما يفترض منهن استعدادا دائما للدفاع عن الحريات والحقوق وخوض معركة إثبات وجود مستمرة هدفها اقتلاع مجالات مشاركة وانتاج وقيادة في ظل عقليات غارقة في التمييز “

وتستطرد:

” علينا كقيادات وصاحبات مسؤوليات بلدية العمل بجد وعزم وتفان خدمة لمنطقتنا والتراب البلدي الذي ننتمي إليه، إذ في سياق ما تشهده تونس من تطورات على الصعيد السياسي والاجتماعي يجب على النساء أن يتحمّلن مسؤولياتهن في المحافظة على استقرار البلاد وعلى السلم الاجتماعي والدفاع عمّا بلغنه من مراتب متقدمة على جميع المستويات “ على حد تعبيرها.

وفي عودة على ما انتفعت به من دورات تدريبية لتطوير مهاراتها ومساعدتها على الاندماج وحسن التسيير، أكدت كوثر أن استفادتها ارتبطت أساسا بمشاركتها ضمن حصص تكوينية في مجالات تعلقت بالتواصل وفض النزاعات وإرساء استراتيجيات لبعث المشاريع وهو ما ساعدها على اكتساب ثقة واصرار على مواصلة المهمة والنجاح فيها.

شهادات

”ما هو موجود في المجالس البلدية اليوم بعيد كل البعد عما يجب أن يكون في إطار القانون“

عائدة الدريدي
مستشارة بلدية
جربة - حومة السوق



عائدة الدريدي مستشارة بلدية افتحمت العمل البلدي بعد ترشحها في إطار قائمة مستقلة وهي الآن رئيسة لجنة المالية بلدية جربة حومة السوق وهي كذلك وأمينة مال جمعية ASES action sociale économie solidaires ومتحصلة على الأستاذية في علوم المحاسبة وعضوة في مجمع المحاسبين التونسيين.

هي حديثة العهد بالبلدية اذ يعود تاريخ التحاقها بها إلى ستة أشهر ماضية تقريبا حيث اندفعت للعمل التطوعي في محاولة منها على حد قولها:

” لتحقيق إضافة نوعية واقتراح مشاريع خدمة للصالح العام وللمنطقة في ظل وضع متأزم وغير ملائم خاصة بعد 25 جويلية 2021“

في هذا السياق تعتبر عائدة أن:

” ما تعيشه تونس من تقلبات سياسية تزامنت مع أخرى اقتصادية وصحية، قد أنتجت وضعاً نحى ببلادنا نحو المجهول وعدم الوضوح، وهو ما أثر سلباً وبشدة على العمل البلدي ومهام اللجان وأشغال المجالس عموماً“ .

وفي قراءتها للوضع الخصوصي الذي تعيشه بلدية حومة السوق وعديد السلطات المحلية في أغلب الجهات تعتبر عائدة:

” أن المجلس في بلدية حومة السوق يتكون من أغلبية أعضاء ينتمين إلى شق سياسي مهيمن والتي جاءت قرارات 25 جويلية معادية له وناقدة لسياساته على المستويين الوطني والمحلي وهو ما أدى إلى تعطيل أعمال اللجان بل أن أعضاء اللجان ذاتهم أصبحوا يتعمدون في كثير من الأحيان عدم التفاعل من منطلق نعتهم ورفضهم للقرارات الأخيرة بغاية إفشال المسار الحالي والضغط للدفع نحو العودة للوضع السابق والذي كان يسيطر عليه الحزب الأكثر تمثيلية.“

ورغم قصر المدة التي سجّلت خلالها انخراطها في العمل البلدي لم يكن من الصعب على عائدة أن تلاحظ ما تعانيه النساء في المجالس البلدية في الجنوب من تمييز على أساس الجنس فوجود المرأة هو مجرد حضور صوري في أغلب الأحيان ويقترن التصريح برأيها بالولاءات لتراء الرجال داخل المجلس وفي حال تمسكها برأي مخالف فإن ذلك يُعتبر معارضة ويتم على أساسه اقصائها أو تهيمش دورها أو هرسلتها، ” ويصبح التعامل غير مقبول في المجالس وقد تتطوّر الوضعيات إلى درجات من العنف الموجه ضد النساء“ حسب تعبيرها.

شهادات

وُرجع المستشار ذلك بالدرجة الأولى إلى:

” العقلية الذكورية التي تُعرقل تقدم التّونسيات والتي تتطلب تغييراً جذرياً ينطلق من الأسس التربوية ويقتضي عملاً تشاركياً بين كل الوزارات المعنية بالتكوين والتعليم والأسرة والمرأة بهدف زرع ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص منذ النشأة وسنوات التعليم الأولى“

وتستطرد

” نحن في مناطق ومدن الجنوب مازلنا نعاني من هذه العقلية الذكورية التي تصل إلى حدّ اعتبار أنه ليس للمرأة حق في أن تتراأس مجلساً أو تُدلي برأي أو تُشارك في صنع قرار يهّم الشأن العام.“

ففي المطلق تعتبر عائدة أن العقلية السائدة اليوم تسعى إلى تقزيم أدوار النساء السياسية وصلب المجالس المحلية باستعمال كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وهي طريقة يعتمدها الكثيرون بغاية دفع المرأة للانسحاب من الحياة السياسية.

ولئن لم تشارك مُحدثتنا في الكثير من الدورات التدريبية ذات العلاقة بإدارة الشأن المحلي لكنها تُقر بأن الدورة الوحيدة التي انتفعت بها مؤخراً حول ”العمل البلدي وإدارة الأزمات والعلاقة المؤسسية والرقابة القضائية“ مع رابطة الناخبات التونسيات، كانت جد مفيدة لها في إطار ما أضافته لها من معارف وتقول في هذا الإطار:

” كشف لي برنامج الدورة ابتعاد ما يجب أن يكون عن ممارساتنا السياسية والإدارية وعن الواقع البلدي عموماً بسبب عقلية تمركز السلطات والانفراد بالرأي للرئيس إضافة إلى اكتشافي عدم الوعي والدرابة بوجود قانون ومجلة للجماعات المحلية في المجلس للتصويت لصالح رأي أو شخص واحد فما هو موجود في المجالس البلدية اليوم بعيد كل البعد عما يجب أن يكون في إطار القانون“ .

وتحتفظ عائدة بتفاؤلها فيما يتعلّق بمكاسب التّونسيات:

” رغم ضبابية المشهد العام في كل المجالات لكنني لا اعتقد أن هناك خطراً على تلك المكاسب لأن ما وصلت إليه التونسيات اليوم بفضل نضالهن وعلمهن وفكرهن لا يمكن بأي حال من الأحوال التراجع عنه وفي حال تهديد موجه لهذه المكاسب، أعتقد أن النساء ومنظمات المجتمع المدني سيقفن سدا منيعاً من أجل الدفاع عن حقوق التونسيات“ .

شهادات

” العنف السياسي هو العائق
الأبرز أمام مسار نساء
الحكم المحلي “

سعاد بش

مستشارة بلدية - بلدية الحامة

سعاد بش، مُربية وعضوة بالمجلس البلدي ببلدية الحامة، مُكلفة بالتخطيط الإستراتيجي وعضوة بالهيئة المديرة لشبكة النساء المنتخبات المنضوية ضمن الجامعة الوطنية للبلديات. هي أيضا ناشطة بالمجتمع المدني بتقلدها مهام كاتبة عامة مساعدة بجمعية ”الحامة مدينتي“.

التقيناها في إطار حرص نشرية رابطة الناخبات التونسيات على دعم القدرات القيادية النسائية لتُحدثنا عن مساهماتها البلدي والجمعياتي. تعتبر سعاد أن تجربتها المواطنة مع جمعية ”الحامة مدينتي“ كانت أهم مُحفز لها لخوض غمار العمل البلدي، تقول في الصدد

” لقد نشطت مع أكثر من 500 شاب /ة في الجمعية خدمة للصالح العام وقد عزّز فينا التفافنا حول هدف واحد-خدمة المواطنين/ات- روح المواطنة والتعاون فكانت لنا العديد من التّدخلات الايجابية في المدينة لاسيما عبر معاضدة الجهود المحلية والجهوية والوطنية في مواجهة الأزمة الصحية بالمساهمة في حملات التعقيم داخل المؤسسات التربوية العمومية. كما قدمنا مساعدات للعائلات واهتمنا بالأحياء من خلال عمليات التشجير والتجميل وأطلقنا حملات توعوية إضافة إلى أننا عملنا على تأطير الشباب المُعطّل وتكوينه في اللّغات بدافع مكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع الجمعية الألمانية تونيبلاس. “

واعتبرت سعاد أن المجال الجمعياتي كان بمثابة فترة تدريبية وقاطرة يَسرت لها ولوج العمل البلدي، فسعت وهي مستشارة إلى الحصول على تمويلات لمشاريع مقترحة: كالمشروع الترويجي للحامة قبلة سياحية مع منظمة ”فريديريش نومن الألمانية“ والمنتزه العائلي الذي تبنى ”برنامج الدمم المتحدة الإنمائي“ تمويله إضافة لبعث الشبكة الاستشارية للمرأة بالحامة الذي كان مُحفزا لنساء المنطقة للمشاركة في الشأن العام.

وفي هذا السياق أكّدت سعاد على أنّ المستشارية البلدية في منطقتها:

” شكّلت قوة اقتراح من خلال مبادراتها ورؤيتها الواقعية وسعة إدراكها بالوضع الاجتماعي والميداني لكن في كثير من المسائل كانت تعوزها وسائل التنفيذ خاصة القانونية منها لتترجم مقترحاتها واقعا ملموسا. “

لكنها تعتبر في ذات الوقت أن العمل البلدي والحكم المحلي قدّم الكثير من الإضافات للجهة إذ سمح للمواطنين نساء ورجال أن يكونوا شركاء فاعلين ميدانيين.

شهادات

إن تقلدها مهامها داخل البلدية لم يكن بالسهولة بمكان، فقد كان لسعاد نصيبا من العنف الموجه ضد النساء الفاعلات. وتعود بنا هنا لفترة الانتخابات وتسرد الجانب ”المظلم“ من تجربتها من خلال مُمارسات مُتكررة تعرضت لها على غرار بعض النساء الناشطات في المجال السياسي:

” لقد نلت نصيبي من العنف اللفظي ومحاولات للاعتداء الجسدي مع صدور النتائج الانتخابية وكان عدم علمي بالإجراءات اللّازم اتخاذها في تلك الحالة، سببا في اضطرابي مما جعلني أتواصل مع محامي ثم رفعت على إثر ذلك قضية في الغرض وتم انصافي قضائيا بإدانة المعتدي بتهمة التعدي على الأخلاق الحميدة وبغرامة مالية غير أنني أعتبر أن الضرر النفسي الذي لحقني لم يكن من السهل جبره. “

وحسب رأيها، تعتبر سعاد أن العنف السياسي الذي كانت في فترة ما إحدى ضحاياه، هو أحد أبرز المعضلات التي تعوق مسار نساء الحكم المحلي، علاوة على عوائق أخرى مشتركة بين المستشارين من الجنسين مثل الافتقار إلى الموارد المالية وعدم توفر استراتيجية عمل واضحة وشفافة لتنفيذ المشاريع وقلّة التكوين في مجالات تدعيم المهارات وعموما والذي تجاوزته هي وعديد المستشارات من خلال ما استفادت به من دورات تدريبية أهمها كانت مع رابطة الناخبات التونسيات حول المناصرة والاتصال وقانون مجلة الجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار وبالنظر للوضع العام الحالي، تدعو سعاد رابطة الناخبات إلى:

” خوض مواضيع تدريبية تتعلق خاصة بدراسة أسباب عزوف المستشارات عن النشاط البلدي وانسحابهن من المشهد السياسي والنظر في تحديد الدوافع التي أدت إلى استقالة عددا كبيرا منهن والتفكير في سبل تحفيزهن وحثهن على مواصلة النشاط والسعي لتصدّر مواقع القيادة المحلية “ .

ولئن تؤمن سعاد أن التونسيات قد اكتسبن من الثقافة السياسية والتجربة ما يُمكنهن من تجاوز بعض الصعاب وتحقيق نجاحات بيّنة، فإن الوضع السياسي والعام غير المستقر في بلادنا مازال يُؤرق مضجع محدثنا، فهي تعتبر أن الوضعية السياسية هشّة ومُضطربة، الأمر الذي انعكس على المستوى المحلي وعطل مصالح المواطنين/ات في كل المجالات.

وتعبّر سعاد عن مخاوفها من قادم الأيام ومن عدم قدرة البلديات على مواصلة تقديم الخدمات نتيجة عدم صدور قرارات ومراسيم مُيسّرة لعملها وتراجع اقبال المقاولين على التّرشح لإنجاز المشاريع بسبب الأزمة المالية التي تعيشها مؤسسات الدولة إضافة إلى عزوف أغلب المستشارين عن العمل البلدي خاصة أمام ”الهرسة“ التي يتعرضون لها من قبل بعض المواطنين/ات.

وتعتبر محدثنا أن تضافر الجهود هو الحل الأنسب لتجاوز الأزمة:

” ما أخشاه في ظل هذا الركود الذي يُسيطر على البلديات، هو الدخول في موجة خامسة من كوفيد 19 مع قلّة الإمكانيات المادية وعدم توفر ميزانيات مُخصّصة لمواجهة الخطر، لذلك فإن التعاون بين جميع الأطراف وتجاوز الخلافات ونصرة المصلحة العامة هي العامل الأساسي للنجاح “ .

دورات تكوينية

NEWS
LET

Bulletin d'information de
la Ligue des Électriques Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية 2021

مراجعة القانون الانتخابي ومجلة الجماعات
المحلية من منظور النوع الاجتماعي وتنمية
المهارات النسوية في الاتصال السياسي

في إطار مشروع رابطة الناخبات التونسيات مع منتدى الفيدراليات (FOF):
"تمكين النساء من أدوار الريادة"، وبدعم من الحكومة الكندية نظمت رابطة
الناخبات التونسيات دورة تدريبية يومي 27 و 28 نوفمبر 2021 حول "مراجعة
القانون الانتخابي ومجلة الجماعات المحلية من منظور النوع الاجتماعي وتنمية
المهارات النسوية في الاتصال السياسي".

وأمن هذه الدورة التكوينية كل من الخبيرين حاتم المليكي خبير في التنمية المحلية ومحمد
على غنيتري، خبير في الاتصال لفائدة مستشارات بلديات من ولايات تونس الكبرى
وجندوبة (وادي مليز- بني مطير-طبرقة) ونابل (دار شعبان- المعمورة-منزل حر).

وهدف هذا التكوين إضافة إلى تدعيم الأدوار القيادية للنساء باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي إلى تنمية مهارات المشاركات
في المجال الاتصالي ورصد حاجيات القيادات النسائية من خلال برامج تتلاءم مع انتظاراتهن وتعزز مشاركتهن في المسار
الديمقراطي بما يضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في المجالين السياسي والعام.
وخلصت الدورة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الاتفاق على مزيد العمل من أجل حث النساء على ولوج المجال
السياسي ومواجهة كل محاولات الإقصاء والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.

Forum of Federations
The Global Network on Federalism and Devolved Governance



دورات تكوينية

ورشة تشاركية حول دعم مكتسبات النساء للولوج

إلى مراكز القيادة تحت شعار "اللي كسبتو متضيعوش"

في سياق المشاركة في أنشطة الحملة الدولية «ل16 عشر يوما من النشاط للحد من العنف ضد
النساء والفتيات»، نظمت رابطة الناخبات التونسيات في إطار مشروع «الإصلاحات التشريعية
ومشاركة النساء في الحياة السياسية»، بالشراكة مع كفينفو kvinfo، ورشة
تفكير واستشراف لتحفيز ودعم حضور النساء في مواجهة التحديات
الراهنة في علاقة بالنظام الانتخابي وذلك تحت شعار
«اللي كسبتو متضيعوش» بهدف «دعم
مكتسبات النساء للولوج إلى
مراكز القيادة».



ورشة نشطتها الخبيرة والقاضية بمحكمة المحاسبات، شيراز التليلي
لفائدة جامعيات ومستشارات بلديات وقيادات نسائية شباوية حزبية
وناشطات في المجتمع المدني ومستقلات وذلك يوم 09 ديسمبر
2021.

افتتحت الورشة السيدة تركية بن خذر نائبة رئيسة رابطة الناخبات
التونسيات بكلمة قدمت فيها الإطار العام للورشة وتجربة الرابطة
في مجال دعم القدرات القيادية النسائية وملاحظة الانتخابات من
منظور النوع الاجتماعي وتوثيق حالات العنف السياسي الموجه
ضد النساء وإصدار دراسات ميدانية واقتصادية واجتماعية وسياسية
لرسم استراتيجيات متعلقة بالنساء.

تمحورت أهم فعاليات الورشة حول تقييم المرحلة الحالية في علاقة
بالنظام الانتخابي عدد 16 لسنة 2014 وأهم إيجابياته وسلبياته من
خلال تجارب المشاركات، ثم تقييم لمرحلة ما بعد 25 جويلية وأبرز
الرهانات المطروحة والتحديات المنتظرة.

كما تم التعرض لطرق التعامل والقدرة على التأثير بغاية تعزيز
المشاركة السياسية للنساء كناخبات ومترشحات.

المرحلة الحالية في علاقة بالنظام
الانتخابي عدد وهدف هذا اللقاء بالأساس
إلى المحافظة على الحقوق والمكتسبات
القانونية مثل:

- التناصف،
- قانون 58/2017،
- التعرف على تقنيات الاستفتاء،
- حظوظ النساء في حال وقع اقرار نظام
انتخابي على الأفراد،
- كيفية مراجعة القانون الانتخابي الحالي
لمزيد تعزيز المشاركة السياسية للنساء،
- الاتفاقيات الدولية،



وخلص التفاعل بين المستفيدات إلى مجموعة من التوصيات أهمها: اليقظة التامة في علاقة بمكتسبات النساء القانونية
والسعي دائما لتدعيمها وعدم التنازل على الحقوق لاسيما السياسية منها ورسم استراتيجيات عمل تشاركية وموحدة في
مجالات التكوين والمرافقة والتواصل بغاية توسيع القاعدة النسوية وتعزيز المشاركة كناخبات ومترشحات تفاديا للزعوف
والانسحاب من الحياة العامة والسياسية.

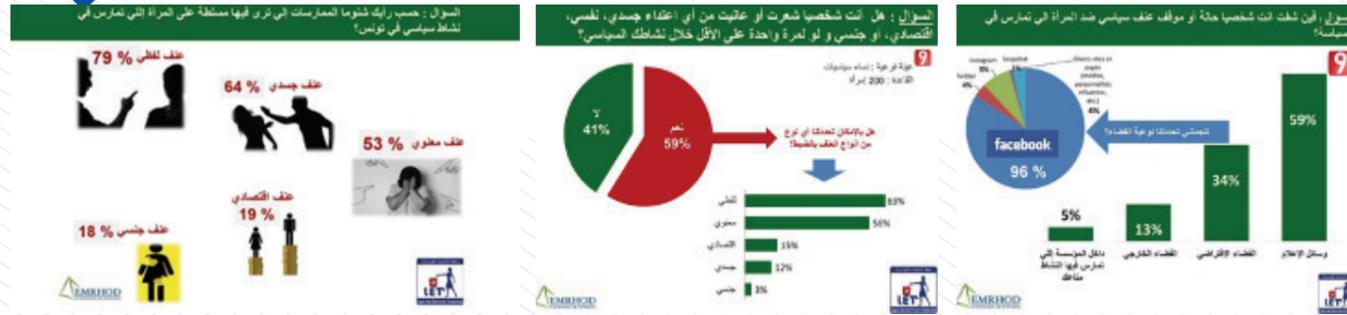
في إطار مشروع رابطة الناخبات التونسيات مع منتدى الفيدراليات (FOF):
”تمكين النساء من أدوار الريادة“ وبدعم من الحكومة الكندية، نظمت الرابطة دورة تدريبية لفائدة مستشارات بلديات مُمثّلات عن بلديات كل من أجيم ووحمة السوق وجرجيس (مدنين) والحامة (قابس) وذلك يومي 30 و31 أكتوبر 2021 بمدينة جربة أمّنها الخير عماد الغابري، رئيس دائرة الاستئناف بالمحكمة الإدارية والناطق الرسمي باسم المحكمة الادارية.



وقد تمت مناقشة دور البلديات في مواجهة الأزمات السياسية والصحية والوبائية في علاقة بالإدارة المركزية واللامركزية وفي علاقة بالمواطنين/ات والمجتمع المدني ومسؤولية المستشارات في الإدارة الجيدة للشؤون المحلية لاسيما زمن الأزمات.

كما تم التطرق لأسس الرقابة القضائية وآلياتها والنقاش مع المنتفعات من الدورة حول أهمية العملية القانونية في إسناد المهام وتحديد وسائل العمل في سياق الأزمات ورسم حدود كل طرف ذو علاقة بإدارة الشؤون المحلية وكذلك قدرة قانون مجلة الجماعات المحلية على توفير الآليات القانونية الناجعة للتغلب على الأزمات وتجاوزها.

أعدّت ”رابطة الناخبات التونسيات“ دراسة إحصائية خلال شهري جوان وجويلية 2021 حول: ”درجة اهتمام الرأي العام التونسي وموقفه من مختلف أشكال العنف السياسي ضد النساء“، أنجزتها لها ”مؤسسة إمرود كونسلتنغ“، على عيّنة كميّة من 1000 تونسي/ية بكامل تراب الجمهورية تراوحت أعمارهم من 18 سنة فما فوق وينتمون إلى كافة أطراف المجتمع من حيث التركيبة الديموغرافية. كما شملت الدراسة عيّنة كيفية تكونت من 200 امرأة قيادية: سياسيات-ناخبات-مستشارات بلدية-فاعلات في المجتمع المدني-وفي مناصب عليا للدولة-ناخبات-مترشحات مورس عليهن عنفا سياسيا.



وتمخضت الدراسة على النتائج الإحصائية التالية:

90% من العينة تقر بوجود عنف سياسي ضد النساء
74% يرون ان منسوب العنف ضد النساء ارتفع في الثلاث سنوات الأخيرة
79% عنف لفظي
64% عنف جسدي
53% عنف نفسي
بنسبة 60% للاحزاب والسياسيون هم أكثر المعنفين
4% الاعلام

أكثر الفضاءات التي يُمارس فيها العنف السياسي ضد النساء:

34% في الفضاء الافتراضي
31% في وسائل الاعلام
24% في البرلمان

أشكال العنف الممارس ضد السياسيات:

89% شتم
56% تعليقات
14% صور مهينة
12% عنف جسدي

ردود الأفعال حول الظاهرة وآراء المواطنات والمواطنين:

85% عبروا عن قلقهم وامتعاضهم من هذه الظاهرة
36% مع تطبيق القوانين مقابل 10% يعتبرونها مسألة ثانوية
82% مع حق النساء في المشاركة السياسية
68% مع المساواة التامة في مراكز القرار
41% يرون ان الرجل أكثر قدرة في المناصب السياسية
1% يرى أن حضور المرأة مكمل للرجل

واعتبرت رابطة الناخبات التونسيات من خلال التوصيات الواردة في ختام الدراسة أن لتونس فرصة مهمة جدا لتغيير هذه الأرقام نحو الأفضل من خلال تواجد 10 نساء في الدولة من بينهم رئيسة الحكومة نجلاء بودن وتولي 9 أحيات مناصب هامة خاصة منها العدل والثقافة والمرأة. واستنادا لهذه الأرقام عبرت الرابطة عن رغبتها في تحمل الدولة مسؤولياتها في فرض احترام القانون وتغيير التشريعات وإيقاف الإفلات من العقاب والتوعية والتحسيس عبر البرامج الثقافية والأنشطة بمختلف أنواعها والحث على ضرورة احترام النساء في أي منصب أو مهمة لاسيما من يمارسن نشاطا سياسيا سواء نائبة أو عضوة أو رئيسة بلدية أو غيرها من المهام والأنشطة السياسية صلب الأحزاب أو في أحد هياكل الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة هدفت أساسا إلى تقييم درجة اهتمام الرأي العام بمختلف أشكال العنف المسلط على النساء السياسيات وتوفير البيانات المتعلقة بمواقف الناس من الظاهرة وتحليل كل أشكال العنف الموجه ضدهن وتحديد مرتكبيه ونتائجه على الصحة الجسدية والذهنية والحياة العائلية والاجتماعية وكذلك اقتراح توصيات لتحديد الاستراتيجيات ذات العلاقة بالتوقي والتدخل. تجدون نتائج الدراسة كاملة من عبر هذا الرابط:

النساء والسلام والأمن

في إطار فعاليات أنشطة "ال 16 يوما من النشاط للحد من العنف ضد النساء والفتيات" شاركت رابطة الناخبات التونسيات مع ثلثة من ممثلات المجتمع المدني في أعمال المؤتمر الذي نظمته FES أيام 23 و24 و25 نوفمبر 2021 تحت شعار "النساء والسلام والأمن".



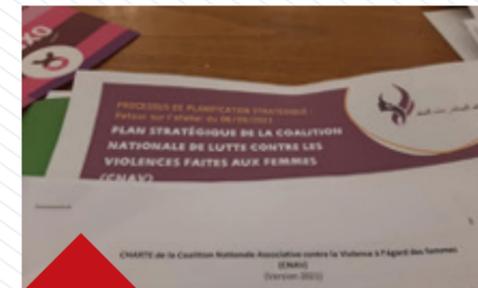
"رؤى متقاطعة للنسوية في الحالة الاستثنائية"

شاركت رابطة الناخبات التونسيات في فعاليات الندوة التي نظمتها الديناميكية النسوية بدعم من منظمة "أوكسفام" تحت عنوان: "رؤى متقاطعة للنسوية في الحالة الاستثنائية" وذلك يوم الخميس 4 نوفمبر 2021 حضرتهما جُل المنظمات والجمعيات ذات العلاقة وشخصيات وطنية حقوقية. وتناولت الندوة ورشة للتفكير بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس بعد 25 جويلية 2021، تضمنت مداخلة حول المشاركة السياسية للنساء وقراءة في المشهد السياسي والاجتماعي وفي القانون الانتخابي قدمتها مجموعة من الخبرات والخبراء.



المشاركة في ورشة عمل حول "استراتيجية التحالف الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة"

في إطار التحالف الجمعياتي، شاركت رابطة الناخبات التونسيات يوم الثلاثاء 9 نوفمبر 2021 في أشغال الورشة التي نظمتها منظمة أوكسفام OXFAM حول "استراتيجية التحالف الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة: خطة العمل، سبل الحكمة وميثاق مناهضة العنف ضد النساء".



مشاركة الرابطة في فعاليات منتدى "أكتوبر الوردي"

شاركت رابطة الناخبات التونسيات يوم الأربعاء 27 أكتوبر 2021 في فعاليات المنتدى التشاوري العربي للصحة الوقائية للمرأة بعنوان "أكتوبر الوردي" والذي نظمته جمعية النساء العربيات المتخصصات، بالشراكة مع الاتحاد العربي للمرأة المتخصصة فرع تونس وعديد الجمعيات ذات العلاقة. وأختتم المنتدى بالمطالبة بالتشبيك بين القطاعات الصحية لمكافحة سرطان الثدي وإقامة دورات تدريبية للمدربات المحترفات قصد القيام بدورهن في توعية النساء وحثهن على الكشف المبكر وتبادل الخبرات والتجارب في نشر الأبحاث الطبية وتبني دعمها ودعم دور الإعلام في مساندة السيدات المصابات بالسرطان أثناء وبعد الشفاء ومرافقة السيدات المصابات بالسرطان في أماكن الحروب ومخيمات اللاجئين والنزاعات.



تظاهرات

مسيرة الغضب ضد
العنف المسلط على النساء
تحت شعار:

“ لا لقتل النساء ”



في إطار التحالف الجمعياتي، شاركت رابطة الناخبات التونسيات في مسيرة الغضب ضد العنف المسلط على النساء يوم 10 ديسمبر 2021 تحت شعار “لا لقتل النساء”.

نظمت هذه المسيرة الديناميكية النسوية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الانسان الموافق للعاشر من ديسمبر من كل سنة ومع اختتام “الحملة الدولية لل 16 عشر يوما من النشاط للحد من العنف ضد النساء والفتيات”.

